جوني منصور *

رافضو الخدمة العسكرية:

اخلاقيات الجيش الاسرائيلي في ميزان جنوده

تظهر في كل دولة – حتى في الدول التي يتميز نظام حكمها بالديكتاتورية – تيارات تنادي برفض الخدمة العسكرية. وهؤلاء الذين عبروا عن رفضهم الخدمة العسكرية وجدوا طريقهم نحو المعتقلات والتعذيب في حالات كثيرة، حيث قضوا فترات طويلة في سجون الدولة.

ومما لا شك فيه ان ظاهرة رفض الخدمة في إسرائيل أخذت مقاييس كبيرة في أعقاب الانتفاضة الاولى(١٩٨٧)، بينما لا نجد حالات كثيرة لرفض الخدمة في الجيش الإسرائيلي في الفترة الزمنية الواقعة بين ١٩٤٨ والانتفاضة. ولكن علينا هنا الاشارة الى رفض الخدمة من منطلقات دينية محضة.

مقالنا هذا لا يتطرق الى هذا الجانب إنما الى رفض الخدمة العسكرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة على يد الجيش الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ من منطلقات ضميرية وعقائدية وسياسية ومواقف انسانية، كما سنبين بعضا منها لاحقا.

والسؤال المركزي الذي يتبادر الى الاذهان هنا، هل يمكن اعتبار ظاهرة رفض الخدمة مسألة مركزية تقض مضاجع قيادة الاركان العامة للجيش الإسرائيلي وصانعي القرارات السياسية في الكنيست والحكومة الإسرائيليين؟ أم أن هذه الظاهرة مجرد مسألة محصورة في عدد قليل من الجنود والأشخاص، وهي ظاهرة عابرة؟

من جهة أخرى من المفيد الاشارة الى ان هذه الظاهرة لاقت بعض التأييد والدعم في الشارع الإسرائيلي العام، إلا أن أصحاب التيار الجارف، وهو الداعي الى نبذ وتهميش الظاهرة دعا إلى معاقبة الرافضين وانزال اشد العقوبات بحقهم لكونهم خرجوا عن القطيع وطاعة الراعي. وكونهم قد اهانوا الاسس العقائدية التي اقيمت عليها الدولة. واتسع النقاش في وسائل الاعلام الإسرائيلية ثم

* مؤرخ وباحث. محاضر في كليتي عبلين وبيت بيرل.

ان الصورة الظاهرية والفكرة المتجذرة داخليا هي ان كل من خدم ويخدم في الجيش الإسرائيلي له مكانة(ستاتوس) في المجتمع الإسرائيلي. وهذه الخدمة، والمكانة بالتالي، تمنحه الاحترام الكبير والتقدير الوافر. وهذا التجذير للخدمة فرض أمرا واقعيا وهو ان رافضي الخدمة وبصورة تلقائية ومباشرة يتحولون إلى منبوذين. بل اشارت بعض وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية إلى انهم بعملهم هذا – رفض الخدمة – قد ساعدوا العدو ضد دولتهم التي انجبتهم.

في بعض المحافل منها المحاكم والجامعات، الا ان الآلة السياسية الإسرائيلية أدركت مدى خطورة هذه الظاهرة فسعت إلى تقزيمها وتبديدها بشتى الطرق والوسائل حتى كادت تختفي عن الوجود، رغم بروز افراد وجماعات قليلة العدد بين الفينة والاخرى تنادي برفض الخدمة العسكرية.

ما هي الخلفيات الحقيقية لرفض الخدمة العسكرية؟ وما هي المتغيرات التي تحرّك رافضي الخدمة لدفع هذا الموضوع إلى رأس الأجندة السياسية اليومية للمجتمع في إسرائيل؟ وكيف يواجه السياسيون والعسكريون معًا وعلى حدة هذه الظاهرة؟ بالمقابل، كيف يمكن للفلسطينيين خاصة، والعرب عامة الاستفادة من هذه الظاهرة ديبلوماسيا واعلاميا وانسانيا؟ هذه مجموعة من الطروحات والتساؤلات التي سوف نعالجها ونحللها في سياق مقالنا هذا.

من الواضح ان مسألة الخدمة العسكرية الالزامية غير مطروحة على جدول النقاش العام او حتى الخاص في إسرائيل، على وجه التحديد، هذه المسألة تنفذ دون قول " لا" من قبل المجندين أو ذويهم. المسألة الوحيدة المطروحة للأخذ والرد كل ما له علاقة بمستوى المجندين الصحي والعقلي والنفسي والجسدي وقابليتهم للانخراط والالتحاق بهذه الوحدة العسكرية أو تلك. وفي هذا السياق أيضاً تدخل مقاييس ومعايير تضعها قيادات الجيش الإسرائيلي لا تترك مجالا للمجند للاختيار الحر على وجه الاطلاق.

وللاشارة هنا انه يوجد توافق شبه تام بين رغبات الجيش وخططه الآنية والمستقبلية وبين المجتمع بشكل عام. ولا يمكن قياس مسألة رافض الخدمة من منطلقات مجتمعية صرفة، فهذه الظاهرة – ظاهرة رفض الخدمة. غير منتشرة في المجتمع الإسرائيلي بمقاييس كبيرة لا في السابق ولا في الفترة الاخيرة. كل ما هنالك هو عبارة عن ردود فعل شخصية او من منطلق قناعات ذاتية لعدد من المجندين في الخدمة الالزامية او في خدمة الاحتياط المعمول بها في وحدات الجيش الإسرائيلي.

ان الصورة الظاهرية والفكرة المتجذرة داخليا هي ان كل من خدم ويخدم في الجيش الإسرائيلي له مكانة(ستاتوس) في المجتمع الإسرائيلي. وهذه الخدمة، والمكانة بالتالي، تمنحه الاحترام الكبير والتقدير الوافر. وهذا التجذير للخدمة فرض أمرا واقعيا وهو ان رافضي الخدمة وبصورة تلقائية ومباشرة يتحولون إلى منبوذين. بل اشارت بعض وسائل الاعلام المكتوبة والمرئية إلى انهم بعملهم هذا – رفض الخدمة – قد ساعدوا العدو ضد دولتهم التي انجبتهم.

ونضيف هنا ان مقياس الانتماء إلى النخب الحاكمة والمسيرة لعجلة الحياة بكل مركباتها في المجتمع الإسرائيلي قد جعل من العسكريين سواء المجندين تحت لواء الخدمة العسكرية الالزامية او خدمة الاحتياط في مصف اصحاب الامتيازات والحقوق المتقدمة، وبالتالي تحول كل من هو خارج اطار هذه النخب إلى درجة منحطة، ومنهم من هم من قومية اخرى (العرب الفلسطينيون في إسرائيل) ومن عرق آخر مغاير(كالاثيوبيين الفلاشة) وغيرهم.

هذا المبنى الاجتماعي والاداري – التنظيمي لإسرائيل خلق مجتمعا معسكراً للغاية في مبناه السياسي والحياتي اليومي، وعليه، فإن الشواذ. ونعني بهم في هذا السياق، رافضي الخدمة، يصنفون خارج اطار الاجماع العام(كونسنزوس).

الاشارة هنا إلى رافضي الخدمة من منطلق قناعة ذاتية وليس من موقف ديني(فالموقف الديني له علاقة بمسألة ليس المجند هو صاحب القرار المباشر فيها، بل وقع القرار عليه لكونه ينتمي لتيار ديني يهودي معين. يرى هذا التيار الديني تناقضاً بين القيام بالواجبات والفروض الدينية وبين الخدمة العسكرية).

ويظهر لنا من خلال فحص الخلفيات العرقية والاجتماعية

والثقافية لرافضي الخدمة العسكرية انهم في غالبيتهم الساحقة قدموا من بيئات نخبوية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهؤلاء محوروا رفضهم للخدمة العسكرية من منطلقات ضميرية وعقائدية سياسية، بينما الذين رفضوا الخدمة من منطلقات معارضة قانون الخدمة الالزامية لكونه هكذا فكانوا في الغالب من الذين نالوا نقاطا متدنية في امتحانات التصنيف للوحدات العسكرية. وهؤلاء في غالبيتهم العظمى من اليهود الشرقيين(السفاراديم).

ويجمع عدد من المؤرخين العسكريين الإسرائيليين والباحثين المتخصصين في قضايا الجندية والتجند ان ظاهرة رفض الخدمة لها اصول وخلفيات اجتماعية خفية عن العيون وغير بارزة على وجه الصراعات السياسية والاجتماعية في إسرائيل، ولكنها موجودة وقائمة ولا يمكن انكارها او التستر عليها.

هذه الظاهرة، حتى لو انها بمقاييس صغيرة على حد اعتقاد بعض الباحثين والسياسيين، الا انها تعتبر في المفاهيم الانتمائية خللا واسعا في منظومة الدولة. وهذا الموقف الاجتماعي والخلل هو ذاته فرض وجود وفعل كلمة " لا" للخدمة العسكرية.

*) رافضو الخدمة من منطلقات اجتماعية

هؤلاء رأوا ان الفترة الزمنية المخصصة للخدمة مهما امتدت طولا او قصرا هي مضيعة للوقت. بعضهم رأى في الخدمة العسكرية استغلالا لهم لصالح آخرين، خاصة العسكريين والسياسيين في الدولة. واكثر من ذلك اعتبروا ان الخدمة الالزامية لا علاقة لها بالتضحية من أجل الدولة وشعب الدولة. باختصار، يعتقد هؤلاء انهم لا يحملون أية مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع الإسرائيلي، وانه لا يحق للمجتمع الإسرائيلي ان يطالبهم بتخصيص وقت أو جهد، أو أحاسيس وتعاطف شخصي مع الدولة. وهم يعتقدون انه لا يحق لأحد أن يطالبهم باي شيء سوى ما يبادرون اليه بأنفسهم ومن تلقاء ذاتهم.

لقد ارتقت الخدمة العسكرية الالزامية والاحتياطية في إسرائيل على حد ادعاء هؤلاء إلى درجة أصبحت فيها " معبوداً" لا يتناقش فيها اثنان اطلاقا. وتطور الامر إلى تنظيم الخدمة وجعلها.أي الخدمة . نقطة مقدسة للغاية، وتحولت الخدمة في نظر المجتمع . بحوافز صادرة عن الدولة . إلى قيمة عليا مفهومة ضمناً.

والواقع ان الخدمة العسكرية تحولت إلى مفهوم وواقع مقبولين جدًا في اوساط المجتمع الإسرائيلي. تبلورت حالة اجتماعية

جنود ينكلون بمواطن في مسيرة معارضة لجدار الفصل العنصري في بلعين رام الله

انسحبت على مختلف مراحل حياة الإسرائيلي منذ ولادته حتى تجنده للخدمة الإلزامية. نعني هنا ان كل المراحل الحياتية البيتية والمدرسية والمجتمعية تعمل كآلة واحدة متناسقة القطع لتحضير هذا الإسرائيلي للخدمة العسكرية الإلزامية.

ورافضو الخدمة بقولهم " لا" لهذه الخدمة فإنهم خرجوا عن آلة الانتاج الاجتماعية التي عملت لسنوات طويلة وبجهود مكثفة لتحضيرهم للجيش.

لقد كشفت تصريحات رافضي الخدمة العسكرية عن حاجة المجتمع الإسرائيلي إلى مراجعة ذاته، خاصة مسألة " الامتثال والقبول" . لقد اعتاد هذا المجتمع على العيش وفق نظرية القطيع في موضوع الخدمة العسكرية. والواقع ان هذا المجتمع منذ اعلان إسرائيل نشأ وتربى على ان الجيش الإسرائيلي هو " بقرة مقدسة " يجب عدم الاقتراب منها أو المس بها. وكل من يمس الجيش فقد اهان اهم وابرز رمز من رموز الدولة. ويجرنا هذا الامر، ضمن مشروع فحصنا لجوانب الخدمة، إلى طرح السؤال التالي: هل إسرائيل هي

لقد عمل الجيش الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ على تطبيق فكرة بن غوريون " أتون الصهر" أي صهر الفئات والجاليات في مجتمع واحد. بمعنى ان الجيش الإسرائيلي هو آلة لتكوين مجتمع إسرائيلي جديد والتخلص من المركبات الطائفية (سفاراديم واشكنازيم) والعرقية. والجيش الإسرائيلي فرض بلورة المنضوين تحت لوائه والمنخرطين للخدمة في وحداته المتنوعة. ولكن في الوقت الذي نادى فيه دعاة المزج والخلط لتكوين مجتمع جديد برزت فيه الهيمنة الاشكنازية على القطاعات المهمة والمركزية في الجيش، خاصة في سلاح الطيران والمرافق المرتبطة به.

مجتمع وجيش أم انها مجتمع عسكري محض؟

في نظر كثيرين من السياسيين والباحثين ان الجيش الإسرائيلي هو صاحب ثقل وتأثير على صقل صورة المجتمع الإسرائيلي، ولهذا فلا يمكن التشكيك بهذا الجيش وبقدراته. فمجرد التفكير في التشكيك معناه تفكك الدولة وما يربط بين مؤسساتها ومجتمعها وكيانها ومصيرها، أي ان الجيش هو ليس مركبا بل هو الآلة المسيرة والمحركة للدولة.

ان الميزانيات العامة لإسرائيل وتوزيع الوظائف المهمة فيها لخير دليل على مكانة الجانب العسكري في تكوين المجتمع الإسرائيلي وتسيير اجندته اليومية. وهذا الامر هو في حد ذاته أحد العوامل المركزية في خلق فوارق طبقية واقتصادية ووظيفية بين اليهود والعرب مواطني إسرائيل.

ان الجيش الإسرائيلي هو مركزي في تكوين وتطوير البنى الاجتماعية والعلاقات بين الفئات التي تكون المجتمع. لقد عمل الجيش الإسرائيلي منذ ١٩٤٨ على تطبيق فكرة بن غوريون " أتون الصهر" أي صهر الفئات والجاليات في مجتمع واحد. بمعنى ان الجيش الإسرائيلي هو آلة لتكوين مجتمع إسرائيلي جديد والتخلص من المركبات الطائفية(سفاراديم واشكنازيم) والعرقية. والجيش الإسرائيلي فرض بلورة المنضوين تحت لوائه والمنخرطين للخدمة في وحداته المتنوعة. ولكن في الوقت الذي نادى فيه دعاة المزج والخلط لتكوين مجتمع جديد برزت فيه الهيمنة الاشكنازية على القطاعات المهمة والمركزية في الجيش، خاصة في سلاح الطيران والمرافق المرتبطة به.

ويرى الكثيرون، بل يجمع هؤلاء، على مركزية الجيش الإسرائيلي في تكوين وصقل الحياة السياسية والاقتصادية والوظيفية وشبكة العلاقات بين اليهود والعرب والمراكز الاجتماعية داخل المجتمع ذاته. بمعنى آخر فإن الدولة كلها مرتبطة ومتعلقة بصورة مباشرة وغير مباشرة بالجيش من حيث تكوينه وعمله وتأثيراته بعيدة المدى، والجيش بمنظور هؤلاء له مساهمة عميقة جدا في التكوين الثقافي للمجتمع الإسرائيلي، هذا التكوين المتاثر جدا بالتربية والمفاهيم العسكرية.

ان الجيش الإسرائيلي شريك فعال ومؤثر في تكوين المجتمع وبالتالي ينتج عن هذا الدور المركزي كل ما له علاقة بعدم المساواة والرغبة في التسلط على الاخرين بكافة الاشكال المتاحة وغير المتاحة.

اصبحت الدولة وحدة عسكرية واحدة لا فارق بين ما هو مدني وما هو عسكري الا بالظاهر.

المجتمع الإسرائيلي بتكوينه التاريخي خلال العقود الستة الاخيرة، لا يضع على مائدة النقاش مسألة رفض الخدمة. هذا الموضوع مرفوض التداول بشأنه رغم أنه قائم وموجود. فالمبنى الحالي للمجتمع المواجه لاعداء الدولة (كما يصرح ليل نهار قياديو إسرائيل) يحتم تحييد مسألة رفض الخدمة. ولتلميع الاسطح يمكن توفير اجابات ضبابية واحيانا ملفقة من اللجوء إلى النقاش واثارة الموضوع.

ولكن رفض الخدمة يثير في حد ذاته نقاشا جارفا حول المستفيدين من هذه الخدمة. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتواصله في الضفة الغربية مثلا والخدمة العسكرية الإلزامية يوفران ظروفا ممتازة لتطبيق الاستيطان الإسرائيلي وحماية المستوطنين حتى لو كانوا خمسة افراد في بؤرة استيطانية. فالسؤال الذي طرحه الرافضون: نحن نخدم من؟ الدولة كفكرة وكيان أم شلة مستوطنين؟

*) حركة نساء ضد الخدمة العسكرية

إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تفرض خدمة عسكرية الزامية على النساء. لهذا، وهذا امر مفهوم ضمنا، هي الدولة الوحيدة التي تظهر فيها ظاهرة رفض الخدمة من قبل النساء. ولا تتوفر لدينا معطيات رقمية او نسبية حول رقعة ظاهرة رفض الخدمة في الاوساط النسائية في إسرائيل، لكن من الواضح ان هذه الظاهرة آخذة بالانتشار البطيء في اغلب الاحيان. وادعى اللواء أفي زمير رئيس وحدة التخطيط في القوى البشرية في الجيش ان عدد رافضات الخدمة هو عبارة عن أمر في غاية السرية. ولكن حركة " بروفيل جديد" اشارت إلى ٤٠٪ من المتقدمات للتجنيد يُعلنّ رفضهن للتجنيد سنويا. ونسبة اللائي يرفضن الخدمة لدواعٍ ضميرية ودينية تصل إلى حوالي ٣٠٪ من المجمل الكلي للرافضات.

وتنال رافضات الخدمة لاسباب ضميرية معاملة خاصة من قبل سلطات الجيش الإسرائيلي حيث ينلن اعفاء من الخدمة شريطة امتثالهن أمام لجنة ضمير عسكرية للاستماع إلى ادعاءاتهن، بينما لا ينال الجنود الرجال المعاملة ذاتها في الجيش ذاته.

وتنال رافضات الخدمة لاسباب ضميرية معاملة خاصة من قبل سلطات الجيش الإسرائيلي حيث ينلن اعفاء من الخدمة شريطة امتثالهن أمام لجنة ضمير عسكرية للاستماع إلى ادعاءاتهن، بينما لا ينال الجنود الرجال المعاملة ذاتها في الجيش ذاته.

وعلينا الاشارة هنا إلى ان سلطات الجيش لا تعلن عن وجود هذا الامتياز للنساء، بل تسير هذه السلطات في طرق متاهات تلفها الضبابية لتشويه مسألة وجود ونشاط اللجنة المذكورة اعلاه. ولا توجد قواعد ومعايير لهذه اللجنة حول كيفية معالجة طلب فتاة للاعفاء من الخدمة العسكرية. فأحيانا تكون جلسة الاستماع قصيرة جدا وسخيفة، واحيانا تكون الجلسة مهينة للغاية.

لقد سعت حركة " بروفيل جديد " إلى تجميع معلومات ومعطيات ومواد حول حق رفض الخدمة لدى النساء. وقامت هذه الحركة بنشر الكثير من المعلومات في هذا الصدد حول الموضوع على موقع الانترنيتwww.newprofile.org لاتاحة الفرصة امام الفتيات المجندات للاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على الطرق التي بامكانهن السير فيها لتحقيق فكرة رفض الخدمة من منطلقات ضميرية.

ولكن بالمقابل يرى باحثو موضوع رفض الخدمة ان اعفاء سلطات الجيش لفتاة من الخدمة العسكرية الإلزامية ليس معناه ان الموضوع قد انتهى في هذه النقطة، بل ان هذه الفتاة ستواجه مجتمعا يرفض فكرة رفض الخدمة أو بالاحرى مجتمعاً غير مستعد لتقبل وجود رافضي الخدمة. وعليها بالتالي مواجهة نفسها في نقطة الاعفاء. بمعنى ان رفضها الخدمة من منطلقات ضميرية يدخلها في حسابات ضميرية لفترة ما.

سلطات الجيش الإسرائيلية غير معنية على وجه الاطلاق بإثارة موضوع رفض الخدمة من قبل الفتيات، لكونهن غير مهمات في الجيش، هن لسن الشيء الحقيقي، أي لسن المحاربات والمقاتلات، ولهذا لا يثار الموضوع في وسائل الاعلام. بمعنى انه حتى في نطاق موضوع رفض الخدمة تبقى الفتيات شيئا هامشيا.

نورد هنا بعضا من شهاداتهن لتوضيح الامر بصورة افضل:

" وادركت انني لست فقط غير تابعة للجيش، انما ان الجيش سيعمل ضدي وقت الحاجة...ادركت انني لا انتمي إليهم . هم لا يريدونني"(نوعه كوفمن).

" ارشدنا المرشد كيف نستعمل السلاح. كيفية تسديده نحو العدو، وكيف يغيرون الباغة (المخزن). في هذه اللعبة رفضت المشاركة، عدت إلى بيتي"(دانيا فعاكنين).

" من ذلك اليوم، كل ما استطعت التفكير به هو كيف سأخرج من الوحل الذي ادخلتني فيه الدولة.... قررت الا اكذب، وألا أُزيّف، وأن أكون جيدة مع الجيش حسب قدرتي"(موران فرحان).

" سألني أفيف اذا كنت مستمرة في رفضي، فأجبته بـ" نعم"، اذا كان اناس يموتون يعني يجب ايقاف ذلك؟ لأنه يجب عدم قتل الناس، أصحيح؟ ولكن أفيف توقف عن الإصغاء لي ولم يعد مستعدا للتحدث إلي، والآخرون كذلك..."(طال مطلون).

*) آيال روزنبرغ: رافض خدمة وشاهد تاريخ

كتب الجندي آيال روزنبرغ رسالة إلى وزير الدفاع الإسرائيلي مؤرخة بـ ١١/١٠/٢٠٠٠ طالباً فيها اعفاءه من " خدمة الامن"(هكذا) لدواع ضميرية. وجاء في رسالته هذه ما يلي:" أنا الموقع أدناه، اطلب من وزير الدفاع(أو كل طرف مؤهل له علاقة بالامر)اعفائي من " خدمة الامن"(الخدمة الإلزامية النظامية، وخدمة الاحتياط وكل مركب آخر) اعتمادا على البند ٣٦ أو ب من قانون خدمة الامن لعام ١٩٨٦. " وهذا الطلب مقدم بناء على دواع ضميرية، فأنا بصورة رسمية جندي في سلاح الاستخبارات التابع لجيش الدفاع

الإسرائيلي. وتغيرت وجهات نظري، في أعقاب الخبرات والتجارب التي خضتها كجندي في جيش دولة إسرائيل قررت ايقاف خدمتي في جيش الدولة، وأرفقت تفسيراتي لهذا القرار في رسالة أخرى.

وبودي الاشارة إلى ان الوحدة العسكرية التي خدمت فيها وقيادتها تنكروا وما زالوا لرغبتي في توقيف خدمة الامن، من منطلق كونهم يعتبرونني مخالفا لقوانين الطاعة، مثل كثيرين من الجنود الذين يتعرضون في مثل هذه الحالة للمحاكمة والاعتقال".

والاهم من هذه الرسالة المختصرة التفسير الذي ارسله روزنبرغ إلى قائد وحدته معللاً فيها الدواعي الواقعية لاتخاذه مثل هذا القرار. كتب يقول:

" لم يكن يخطر ببالي ألا أتجند للجيش مثل بقية زملائي. جميع افراد عائلتي الذين نشأوا في البلاد تجندوا. والداي زرعا في داخلي ان التجنيد هو امر طبيعي ومفهوم ضمنا. وهكذا فعل جهاز التربية العظيم(انجاز مهم من طرفه رغم الكراهية من قبل الطلاب تجاه هذا الجهاز في الوقت ذاته). ولقد رأيت ان العمل من اجل الجيش الإسرائيلي هو خدمة ملزم انا بتقديمها للمجتمع المحيط بي. وأيضاً جُذبت وأُغريت في ان هذه الخدمة ستكون درجة أولى للقفز منها إلى مواقع أخرى.

لقد لمست بنفسي ان الخدمة كجندي عادي قد جرتني إلى الهاوية وانسحقت للغاية وتركت في نفسي جرحا عميقا من الصعب مداواته.

ولما انهيت هذه المرحلة من الخدمة وانتقلت إلى مرحلة اخرى أكثر تقدما فيها الحواسيب والبرامج المحوسبة والانترنيت وخدمات تقدم للجمهور، كان همي تمرير الوقت ليس الا، ولكن مع الوقت بدأت أفكر بضرورة الجيش الإسرائيلي، وأهمية الخدمة في هذا الجيش بالنسبة لي كجندي، والواقع ان هذا الجانب يترنم له الجيش بكونه " جيش دفاع". جيش ذبح آلاف(او عشرات آلاف) الفلسطينيين خلال العام ١٩٤٨ وطرد أو دفع مئات الالاف للهرب – وهكذا قدّم لنا دولة على صينية من فضة غريبة وجماجم محلية.

جيش ساهم في تنظيم عمليات ارهابية في مصر في فترة حكومة موشي شاريت ليحول دون نجاح المفاوضات الإسرائيلية .المصرية.

جيش حارب من أجل ديمومة سيطرة بريطانيا وفرنسا الكولونيالية في قناة السويس خلال حرب سيناء ١٩٥٦(العدوان الثلاثي على مصر).

جيش هاجم وقصف وذبح جنودا ومدنيين في الاردن ومصر وسورية على مدى عشرين عاما منذ اقامة الدولة.

جيش طرد ١٣٠ الف سوري من هضبة الجولان، وما زال يسيطر على أراضيهم بواسطة الاحتلال.

جيش مسيطر باحتلال عنيف وقمعي على أكثر من مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦٧، منفذا قتلاً ومضايقات متواصلة ضد السكان المحليين حتى هذه الساعة.

جيش هجماته وقصفه الموجه جيدا(بواسطة سلاح ابادة جماعية) قتل عشرات آلاف اللبنانيين والفلسطينيين، وجرح حوالي ٣٠٠ الف على مدار العشرين سنة الاخيرة وكل ذلك بحجة الدفاع عن مستوطنات الشمال.

جيش يساهم ويدعم بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة والدفاع عنها في وجه مقاومة السكان المحليين.

جيش يجند بالسخرة والقوة مواطنين.

جيش هو جزء من شبكة أمنية تهدر جزءا كبيرا من ثروات إسرائيل.

جيش يساهم في تكريس التمييز والشوفينية في المجتمع اليهودي في إسرائيل.

ولكل هذه الاسباب والدواعي، لماذا بقيت في الجيش إلى الآن؟

وحاول المحقق معي في الجيش ان يلعب على وتر العواطف النفسية والضميرية بقوله: كيف سأقف امام نفسي كل صباح؟ ولكنني كنت مقتنعا أنني أكذب على نفسي وأرى كذبي في المرآة بمعرفتي انكم مستمرون في اعمال الذبح في شعب محتل. ولهذا، كلما تقدمت خطوة في ازالة ما يطرحه المحقق، لم يبق امامي سوى الخوف من العقوبة التي سينزلها الجيش علي اذا استمريت في رفض الخدمة.

وانا لست شجاعا بما فيه الكفاية، وهذا أحد طباعي، ولكنني املك الثقة بقولي أنني لن أعود للعمل من أجل الجيش الإسرائيلي ولا ترهبني القضبان الحديدية والاقفال والتعذيب أو أية عقوبة أخرى سأتعرض لها.

وأعلن بهذا رفضي الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي ، بكل صورة وبكل منصب ووحدة ودرجة وظرف.

وهذا الرفض معناه رفض الانصياع لأوامر جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وسحب قسمي بالدفاع عن دولة إسرائيل، وأطالب السلطات اعتباري مواطنا ليس جزءا من جيش الدفاع الإسرائيلي".

تعتبر هذه الرسالة من اشد واقسى الرسائل التي ارسلت إلى أحد

ومن بين هذه الرسائل تلك الرسالة التي ارسلتها مجموعة من فتيان وفتيات في سن التجنيد أو في سن المرحلة الثانوية. هؤلاء وجهوا الرسالة إلى رئيس الحكومة شارون ووزير دفاعه موفاز ورئيس هيئة الاركان العامة ووزيرة التربية لفنات، جاء فيها ما يلي:" نحن فتيان وفتيات، مواطنون في دولة إسرائيل، نؤمن بقيم الديمقراطية والانسانية والتعددية، نعلن أننا نرفض اخذ قسط في سياسة الاحتلال والقمع التي تبنتها حكومة إسرائيل. نحن من بيئات مختلفة، ولكننا متفقون ومتفقات على أن هذه القيم هي اساس وجود مجتمع عادل. لكل انسان الحق في مجموعة الحقوق الاساسية. حق الحياة، والمساواة، والاحترام، والحرية. وواجبنا الضميري والمدني يحتم علينا الدفاع عن هذه الحقوق بواسطة رفض أخذ أي قسط في سياسة الاحتلال والقمع.

المسؤولين في الجيش الإسرائيلي في نطاق رفض الخدمة لكونها تضم مجموعة من التهم التاريخية إلى الجيش والقادة السياسيين باعتبارهم مسؤولين عن جرائم حرب قام بها الجيش الإسرائيلي ذاته منذ العام ١٩٤٨.

من جهة أخرى فإن هذه الرسالة تعتبر شخصية في هذا النطاق وقد لا تتعدى نسبا ضئيلة من التأييد والدعم في الشارع الإسرائيلي العام، بالرغم من انها تكشف بصورة لا تقبل التأويل جرأة شخصية وموقفاً انسانياً رفيع المستوى في هذا السياق.

*) رسائل أخرى تنضم إلى رافضي الخدمة، كل من منطلقاته

بالمقابل ارسلت عشرات الرسائل الشخصية من قبل مجندين إسرائيليين مطالبين من خلالها بالاعفاء من الخدمة العسكرية، معظمهم تعرضوا للاعتقال ثم المحاكمة والسجن الفعلي لمدد كثيرة. وارسلت أيضاً رسائل وقع عليها مجموعة من معارضي الخدمة أو رافضي الخدمة في الاراضي الفلسطينية على وجه الخصوص أو بالكلية.

ومن بين هذه الرسائل تلك الرسالة التي ارسلتها مجموعة من فتيان وفتيات في سن التجنيد أو في سن المرحلة الثانوية. هؤلاء وجهوا الرسالة إلى رئيس الحكومة شارون ووزير دفاعه موفاز ورئيس هيئة الاركان العامة ووزيرة التربية لفنات، جاء فيها ما يلي:" نحن فتيان وفتيات، مواطنون في دولة إسرائيل، نؤمن بقيم الديمقراطية والانسانية والتعددية، نعلن أننا نرفض اخذ قسط في سياسة الاحتلال والقمع التي تبنتها حكومة إسرائيل. نحن من بيئات مختلفة، ولكننا متفقون ومتفقات على أن هذه القيم هي اساس وجود مجتمع عادل. لكل انسان الحق في مجموعة الحقوق الاساسية. حق الحياة، والمساواة، والاحترام، والحرية. وواجبنا الضميري والمدني يحتم علينا الدفاع عن هذه الحقوق بواسطة رفض أخذ أي قسط في سياسة الاحتلال والقمع.

الاحتلال مرتبط بفقدان الانسانية وإلحاق ضرر مباشر بحياة الانسان. ويسبب القتل والألم يوميا، ويسعى إلى مصادرة المزيد من الاراضي وهدم جماعي للبيوت والمباني العامة، اعتقالات وقتل دون محاكمة، تعذيب وتجويع ومنع الرعاية الصحية، عقاب جماعي، وتوسيع المستوطنات، والحيلولة دون وجود حياة طبيعية في الاراضي المحتلة وإسرائيل على حد سواء. وهذه المخالفات تتناقض مع كل أسس حياتنا وتتعارض مع المواثيق الدولية التي وقعت عليها إسرائيل في الماضي.

ان الاحتلال لا يساهم في تقوية ودعم أمن إسرائيل ومواطنيها، انما يضر به فقط. ويعمق اليأس ويزيد من الكراهية في اوساط الفلسطينيين ويغذي الارهاب ويوسع دائرة سفك الدماء. الامن الحقيقي يتحقق فقط بواسطة توقيف الاحتلال وتفكيك جدار الابارتهايد والسعي إلى سلام عادل بين دولة إسرائيل وقيادة الشعب الفلسطيني وبقية الدول العربية. ان السياسة الحالية هي نتيجة رؤية قومية مسيحانية.

ان الاحتلال يدمر المجتمع الإسرائيلي، ويحوله إلى مجتمع عسكري، عنصري ، شوفيني وعنيف. ان إسرائيل تهدد ثرواتها من اجل تكريس الاحتلال والقمع في الاراضي المحتلة، بينما مئات الالاف من مواطنيها يرزحون تحت عبء الجوع والفقر المعيبين. لقد خبر المجتمع في السنوات الاخيرة تدهوراً شاملاً لكل المرافق العامة

والتربية والصحة والرفاه الاجتماعي. قطاعات واسعة من المجتمع مهملة من أجل استمرار المستوطنات.

نود ان نرى مجتمعا يسعى من أجل العدل، وحقوق متساوية. سياسة الاحتلال والقمع هي حجر عثرة امام تحقيق هذا الحلم. لهذا نرفض ان نكون شركاء في هذا المشروع. نود ان نتبرع لمجتمعنا بطرق بديلة لا تلحق ضرراً بالبشر.

اننا نناشد كل الشباب المرشحين للتجنيد وكل الجنود في الجيش الإسرائيلي اعادة النظر مجددا في المخاطرة بحياتهم والمشاركة في سياسة القمع والهدم.

نحن نؤمن بوجود طريق آخر".

مراجعة لمثل هذه الرسالة تبين بوضوح وجود تيار، أو موقف بصورة أدق، يرى فقدان مشروع الدولة في حال استمرار سياسة الاحتلال والقمع التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية.

من جهة اخرى، يرى هؤلاء ان رفض الخدمة ليس بالكلي، بل يقومون بتحديد مناطق الخدمة التي يرون فيها بالفعل خدمة لجيش إسرائيل.

وهكذا نرى نوعين من رفض الخدمة: النوع الاول وهو الرفض الكلي للخدمة في كل مكان من منطلقات وبواعث ضميرية. والنوع الثاني المطالب بالخدمة خارج الاراضي الفلسطينية.

*) رفض الخدمة من طرف الطيارين أثار القلق في نفوس الإسرائيليين

ورسالة الطيارين رافضي الخدمة (بصورة محدودة) تشكل صفعة قوية وشديدة ليس فقط للمحافل الحكومية بل لكل المجتمع الإسرائيلي. فالمجتمع الإسرائيلي يعتبر سلاح الطيران أرقى وأبهى الوحدات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وتصل إليه نخب هذا المجتمع، وكل من ينهي خدمته في سلاح الطيران ينخرط في الوظائف الرئيسية ذات المفتاح الاجتماعي والاقتصادي المركزي ضمن القطاعات العامة وحتى الخاصة.

ورأى هؤلاء المعارضون أو الرافضون للخدمة من سلاح الطيران (الجو) أنهم لا يستطيعون القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم من منطلقات ضميرية وانسانية ورؤيتهم لمصالح إسرائيل بصورة مغايرة لما تراه الحكومة الإسرائيلية أو صانعو القرارات السياسية في إسرائيل.

جاء في رسالتهم ما يلي (نقتبس فقرات قصيرة منها):

يوميات القمع

" نحن، ملاحي سلاح الجو، الذين نشأنا على أسس الصهيونية، والتضحية من أجل دولة إسرائيل، خدمنا دوماً في الجبهة، نحن مستعدون لكل مهمة سهلة كانت أم صعبة، من أجل الدفاع عن دولة إسرائيل وتقويتها.

نحن، الملاحين القدامى والحاليين، الذين خدمنا وما زلنا نخدم دولة إسرائيل على مدار أسابيع مديدة في كل عام، نعارض تنفيذ أوامر قصف غير قانونية وغير أخلاقية من النوع الذي تنفذه دولة إسرائيل في المناطق.

نحن، الذين نشأنا على حب دولة إسرائيل والمساهمة في المشروع الصهيوني، نرفض المشاركة في قصف سلاح الطيران لمراكز آهلة بالسكان المدنيين.

نحن نرفض الاستمرار في ضرب مواطنين ابرياء.

هذه العمليات غير قانونية وغير اخلاقية وهي ناجمة عن احتلال مستمر يهدم المجتمع الإسرائيلي بكليته.

استمرار الاحتلال يصيب بشدة أمن دولة إسرائيل وحصانتها الاخلاقية.

ورغم هذا الموقف نصرح أننا كمحاربين ومرشدين وطيارين سنتابع الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي وسلاح الطيران في كل مهمة من أجل الدفاع عن دولة إسرائيل".

حاولت الحكومة الإسرائيلية وقيادة الأركان العامة التخفيف من لهجة ومضمون هذه الرسالة بالانقاص من اهميتها وبالتالي إلى الضغط على عدد من الموقعين عليها بغية التراجع عنها أو عن بعض فقرات منها للدلالة على صغر حجم تأثير هذه الرسالة. وبالفعل نجحت الالة العسكرية والسياسية في اقصاء الرسالة جانبا والعبور والانتقال إلى الهموم الحياتية اليومية التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي.

*) رفض التجند والخدمة في أوساط المستوطنين، حقيقة أم وهم؟!

واثارت شبكة العلاقات المتينة بين الجيش الإسرائيلي وبين المستوطنين بكونها شبكة جيدة فيها أسس التعاطف بين الطرفين، أثارت ردود فعل قاسية للغاية في صفوف رافضي الخدمة والمؤيدين لهم الذين رأوا بأن الجيش قد أصبح خاتما طيّعا بيد المستوطنين، وأن هذا الجيش بدأ بالابتعاد الفعلي عن الغايات التي من أجلها أُقيم ويعمل.

ويرى هؤلاء ان الجيش الإسرائيلي لم يعد يحمل صورة المدافع عن الدولة ومواطنيها بقدر ما هو أداة لتنفيذ سياسة الحكومة الاستيطانية واطماعها العسكرية والتوسعية والقمعية تجاه مواطنين أبرياء وقعوا تحت الاحتلال الإسرائيلي القاتل.

بالمقابل، ورغم هذا التحالف غير الرسمي الحاصل بين الجيش الإسرائيلي وبين المستوطنين، بدأت تظهر في أوساط المستوطنين تيارات تنادي برفض الخدمة من قبل المستوطنين ومؤيديهم من الإسرائيليين في جيش يسعى إلى تدمير اعظم واهم مشروع نفذته الصهيونية بعد اقامة دولة إسرائيل، الا وهو المشروع الاستيطاني.

لقد رأى رافضو الخدمة من أوساط اليمين والمستوطنين في تنفيذ عملية الاخلاء وتفكيك المستوطنات من غزة جريمة نكراء ترتكبها حكومة إسرائيلية، فما بالك بحكومة يرئسها شارون أحد آباء وأقطاب الاستيطان في إسرائيل؟؟!

لقد رأى رافضو الخدمة من أوساط اليمين والمستوطنين في تنفيذ عملية الاخلاء وتفكيك المستوطنات من غزة جريمة نكراء ترتكبها حكومة إسرائيلية، فما بالك بحكومة يرئسها شارون أحد آباء وأقطاب الاستيطان في إسرائيل؟؟!

وأصدر مؤيدو الاستيطان عريضة رفض التجنيد (وليس الخدمة) في الجيش الإسرائيلي بكونه جيشا للطرد والدمار. جاء فيها:

" أنا الموقع أدناه أعلن انه بالرغم من بلوغي السن القانونية للتجنيد لجيش الدفاع الإسرائيلي، أعارض ان أخدم كجندي في جيش يطرد اليهود من بيوتهم! وأعارض الخدمة في جيش يحارب شعبه، يحرق كُنُسًا ومعاهد دينية، يدمر حياة عشرة آلاف يهودي في أرض إسرائيل. والذي - أي الجيش - بأعماله يقوي ويشدد الارهاب والمخربين (ليمحى اسمهم). جيش خاضع لدولة إسرائيل - الدولة التي تهمل مواطنيها وتهتم بأعدائها، والتي تدار من قبل سياسيين ذوي مصالح ضيقة، الذين يخضعون لتأثير شعوب العالم وليس لحاجات الامن والدفاع، جيش فقد بوصلته واخلاقه والاحاسيس.

إنني عارف أنه حسب القانون" دافعية متدنية للخدمة" هي أفضل ذريعة لتحريري واعفائي من التجند، ولذلك سأعلن في دوائر التجنيد" لا توجد لدي دافعية لخدمة جيش يحارب اخوتي اليهود. لن أخدم في جيش الدفاع الإسرائيلي".

صدر هذا التصريح في أعقاب اقرار خطة الانسحاب الإسرائيلية من قطاع غزة، وللتعبير عن رفض كلي لفكر الانسحاب والذي سيحميه الجيش الإسرائيلي.

لقد رأى المستوطنون ان الجيش لم يعد بيدهم، فقدوا حليفا رائعا لهم، رغم ان مشاهد معاملة الجيش بالكفوف الحريرية خلال عمليات الاخلاء من غزة تؤكد مواصلة هذا التعاطف بين الطرفين.

وليس غريباً ان الصراع السياسي في الاساس بين اليسار واليمين قد انتقل إلى ساحة " الخدمة العسكرية" من باب رفضها، وكل تيار بتحفظاته ومنطلقاته العقائدية والسياسية.

فاليسار الإسرائيلي يرى في رفض الخدمة العسكرية من منطلقات ضميرية وانسانية ورفض قبول استمرارية الاحتلال وأدواته القمعية تجاه الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية. بينما يرى اليمين في رفض الخدمة من منطلقات استيطانية، حيث ان الانسحاب من غزة وما سبقه من نقاش وجدل صوري في غالبيته لهو دليل على تراجع متخذي القرارات السياسية في الحكومة الإسرائيلية عن التمسك بالثوابت الصهيونية وفي مقدمتها "استيطان ارض إسرائيل" وفق ادعائهم. ان اليمين يرى في هذا التراجع تخاذلاً وضعفاً في قوة إسرائيل الاسطورية والتي ستحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش مهزوم.

بينما نرى وجود مجموعة من الإسرائيليين رافضي الخدمة فقط في الاراضي الفلسطينية من منطلقات ضميرية ورفض الاحتلال مبدئيا في أسسه النظرية والتطبيقية، ولكنهم يبدون استعدادهم لخدمة الدولة من خلال الجيش الإسرائيلي في نطاق مهامٍ اخرى توكل إليهم.

خلاصة

ان ظاهرة رفض الخدمة ضيقة المساحة. ولم تنتشر على مساحة واسعة في الجيش أو القطاعات السياسية والحزبية الإسرائيلية، ولم تتحول هذه الظاهرة إلى نقاش عام تناوله الجمهور الإسرائيلي ووسائل الإعلام. بل بالعكس ساهمت وسائل الإعلام في تقزيم حجم ومساحة هذه الظاهرة من منطلق كون وسائل الإعلام شريكة رئيسية في صناعة وترويج السياسة الإسرائيلية العامة والاحتلالية.

من جهة اخرى، لم تستثمر القوى السياسية الفلسطينية او العربية هذه الظاهرة بشكل فعال، بل تم التطرق إليها بشكل عابر من خلال عدد من وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية على حد سواء.

ويبقى السؤال : هل كان بالامكان تحطيم اسطورة الجيش الإسرائيلي بكونه جيشا اخلاقيا في أسسه وسلوكياته بواسطة الاستفادة من هذه الظاهرة؟

لا أود الاجابة على هذا السؤال في نهاية هذا المقال، إنما أود الاشارة إلى ان ظاهرة رفض الخدمة أياً كانت دوافعها من اليسار واليمين الإسرائيليين قد قضت مضاجع الساسة الإسرائيليين والعسكريين على حد سواء. وعرفوا كيفية اقصائها من أجندة العمل السياسي اليومي، أو على الاقل أثاروا خطورة اللجوء إلى توسيع دائرة رفض الخدمة لأن في ذلك تحطيم للدولة.

صدر حديثاً

النضال الشرقي في اسرائيل

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)